

وقال شيخ الاسلام يشترط في الذخيرة واقفة بخارى شرح
الناس في الصوم يوم الاربعاء وجاء يوم الاربعاء وهو التاسع
والعشرين من يوم الصوم عند القاضي رجلا او ثلاثة وقالوا
راينا هلال رمضان عشية يوم الاثنين ليلة الثلاثاء واليوم
يوم الثلاثاء فاتفقت الاجوبة ان السماء ان كانت متعينة
حاله رآها هلال رمضان ان القاضي حمل الخميس يوم العيد
وان لم يرد عشية الاربعاء قلت مقتضى ما ذكره الموعظة
قبل هذا ان حمل هذا على ما اذا جاء وامر مكان بعيد قوله
الصوم من حين طلوع الفجر الثالث الى غروب الشمس هذا قول
فهاء الانصار وروي عن علي رضي الله عنه انه لما صلى الفجر
قال الان حين تبين الحيط الابيض من الخط الاسود من
الفجر وعن حذيفة رضي الله عنه انه لما طلع الفجر سجد
وعن ابن مسعود مثله وقال مسروق لم يكونوا يعدون
الفجر فجرهم وانما كانوا يعدون الفجر الذي يملأ البيوت
والطرق وهو قول الامم والابن قدامة لم يصرح احد على
قوله قلت قد نقل قول جماعة من السلف بموافقته وعن
زيد قلنا لحذيفة انه ساعة تسحرت مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال في النهار الا ان الشمس لم تطلع رواه النسائي قبله
مبالغة في تأخير السجود والحيطان بياض النهار وسواد
الليل وقال ابن عبد البر قوله عليه السلام ان بلا لا يؤمن
بليله فكلوا واشربوا حتى يورث ابن ام مكتوم دليل على
ان الخط الابيض هو الصباح وان السجود لا يكون الا قبل
الخط الابيض الذي هو الفجر وهو قول جماعة علماء السلفين
وقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل دليل على جواز السنة
من النهار في صوم رمضان وجواز تأخير الغسل حتى يدخل النهار
ذكر صاحب الكشاف

299
ذكر صاحب الكشاف ووجهه ان الوقت الذي يباح فيه الاكل
والجماع لا يجب فيه النية والغسل بالاجماع ومن خالف ذلك
كان مجرما لانه ليس وقت الصوم بل هو وقت فعله يباح في الصوم
فلو كانت الحياض منافية للصوم لوجب الامسك قبل الفجر لاجل
الغسل فانه قبل كلمة ثم للتراخي فاما معنى التراخي في الآية فلما
يجوز ان لا يكون للتراخي في الآية لقوله تعالى ثم الله شهيد على
ما يفعلون ويحكمون ان يكون للتراخي اتمامه الى اول الليل عن اول
جزء وما بعد ويجوز ان يكون التراخي في الرتبة فان رتبة
اتمامه اشق من رتبة اول جزء وما يليه قال صاحب المنافع
من حين طلوع الفجر الثالث هو بكرة النون لانه معرب واصله
الى المغرب لا يجوز بناء بخلاف قول النابغة الذي ياتي
على حين عاينت المسيب على الصبا وقلت لما يصبح والسبب
فان المختار فيه بناء على الفتح لاضافته الى الجملة التي كلامه و
يرد عليه وعلى ابن الحاجب قوله في المقدمة والظن المضاعف
الى الجملة واذ يجوز بناء على الفتح فانه الظن المضاعف الى الفعل
المضارع لا يجوز بناء عند البصريين وان كان جملة لانه معرب
بخلاف المضاعف الماضي وانما ذلك مذهب الكوفيين والفتحة وقوله
تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فتحة اعراب وهو نصيب
على الظن ولا يجوز ان يكون مبتدأ على الفتح ذكره الزمخشري
في الكشاف والتبريزي في شرح المعاني والحاسن وابو البقاء
بخلاف يوم لا يمكنه نفس لاضافته الى المعرب وقال ابن مالك فيه
وجهان وان اضيف الى الجملة الاسمية معرب وقال ابن حرون
سوى قوله والصوم هو الامسك عن الاكل والشرب الجماع نهارا
مع النية والحق بالجماع ماسو في معنى الجماع كالتمس والقيلة مع
الانزال على ما ياتي وكذا بالاكل ما ليس باكل كالمواستفا عاذا